● أخبار قصيرة

المانيا..٨١٪ غير راضين بالمطلق عن أداء الحكومة

وفقًا لمجلة "فوكوس" الألمانية، تُظهر نتائج أحدث استطلاع للرأي الذي أجرته مؤسسة "إنفراتست ديمب" أنه إذا جرت الانتخابات الاتحادية الألمانية الآن، فإن حزب البديل من أجل ألمانيا المتطرف سيواجه تراجعًا في الأصوات خاصة بالمقارنة مع شهر يناير.

ووفقًا لذلك، ستظل اتحادية الأحزاب المسيحية الديمقراطية أقوى قوة، لكنها ستفقد أيضًا ١٪ من الأصوات. تم إجراء هذا الاستطلاع على ١٣٠٣ ناخبين مؤهلين.

كما تُظهر نتائج الاستطلاع أن ائتلاف الحكومة المعروف باسم "إشارة المرور" لا يزال في مستوى منخفض، حيث يرضى حاليًا فقط ١٧٪ من الناخبين المؤهلين عن عمل الحكومة الاتحادية وأغلبية واضحة بنسبة ٨١٪ أقل رضاً أو ليسوا راضين على الإطلاق.

بريطانيا..انخفاض أعداد المهاجرين في العام ٢٠٢٣

سجّل عدد المهاجرين الذين حاولوا الوصول إلى إنجلترا عبر قناة المانش من سواحل شمال فرنسا بطريقة غير شرعية في العام ٢٠٢٣ نحو ٣٦ ألف شخص، في تراجع بلغت نسبته ٣٠ بالمئة مقارنة بالعام السابق، في حين توفي ١٢ شخصا، وفقا لما ذكرته المديرية البحرية للقناة يوم الجمعة.

وقال المدير البحري للمانش وبحر الشمال مارك فيران إنه من بين المهاجرين الـ ٣٦ ألفا، تم "إنقاذ ٤٩٠٠ شخص في المياه بواسطة خفر السواحل والجمعية الوطنية للإنقاذ البحري"، في حين استمر الباقون في رحلتهم نحو الشواطئ الإنجليزية.

طالبان: لن نتفاوض على الإسلام

صرّح مولوي عبدالكبير، المساعد السياسي لرئيس الوزراء في حكومة طالبان، بأن "الإمارة الإسلامية" لن تسمح بوجود شخصيات من الحكومات السابقة في النظام الحالي تحت اسم الحكومة الشاملة.

وشدد على أنهم لن يتفاوضوا على الإسلام وحقوق الناس من أجل الاعتراف الدولي بهم.

وقال مولوي عبدالكبير خلال اجتماع مع علماء الدين وكبار القبائل في خوست: "إننا لا نرغب في التوتر مع أي دولة، ولكننا لا نستطيع المساومة مع أي شخص حول النظام الإسلامي والمبادئ والأحكام الإسلامية، لأننا قدمنا تضحيات من أجل هذا النظام."

مع اقتراب موعدها

ما هو تأثير المؤسسات المدنية والأحزاب السياسية في الإنتخابات الباكستانية؟

غالباً ما تتأثر التطورات السياسية في باكستان بالتيارات الإيديولوجية والعرقية وعلاقاتها المعقدة مع العديد من مراكز القوى في المجتمع

الوفاق/ أزمة الحكم في باكستان بدأت مع عزل نظام الدين كرئيس للوزراء في عام ١٩٥٣، واستمرت من خلال الحكومات المنتخبة حتى عام ١٩٩٣، مع استمرار الأوامر التنفيذية الاستبدادية وفترات طويلة من حكم العسكر والاستبداد ومزيد من تقسيم البلاد والصراع المتكرر بين المركز والولايات أو بين المجموعات العرقية. عانت باكستان لفترة طويلة من معضلة انعدام الوحدة الوطنية المستمرة فيما يتعلق بالعلاقة غير المستقرة وغير المتكافئة بين الهيكل الحكومي والمؤسسات المدنية. وبناءً على الأدلة النظرية والتجريبية، فإن الهيكل الحكومي مدعوم بشدة من الناحية التاريخية والسياسية على البيروقراطية والعسكرية مع نخبة مختارة من طبقة الإقطاع الأرستقراطية، والتي لا تتيح للمؤسسات المدنية أي وجود حقيقي. ينظر تقرير نشره موقع "ايراس" إلى التناقض المستمر بين المجتمع المدني والمؤسسات المدنية والدولة، في عملية السياسة، ولا سيما في مناقشة الانتخابات.

بعد إقصاء عمران خان من السياسة الباكستانية، شهدنا العديد من التطورات في مجتمع وسياسة باكستان. تطورات لن تؤثر على باكستان فحسب، بل ستؤثر أيضًا على العديد من العلاقات الإقليمية والعالمية. لذلك، تعد الانتخابات في باكستان واحدة من ١٥ انتخابات رئيسية في العالم يجب متابعتها عن كثب. ينص الدستور الباكستاني على أنه يتعين إجراء الانتخابات في غضون ٦٠ يومًا من حل البرلمان وفقًا للجدول الزمني المنتظم وفي غضون ٩٠ يومًا إذا تم تعليق البرلمان قبل نهاية مدته. كان من المقرر أن تجري باكستان انتخاباتها في أكتوبر ٢٠٢٣، لكنها أرجأت العملية إلى فبراير ٢٠٢٤. على الرغم من أن عدم وضوح تاريخ الانتخابات أصبح أمرًا اعتياديًا بالنسبة للشعب الباكستاني. ومع ذلك، لن تتغير أهميتها على الصعيدين المحلي والخارجي. وبالتالي، مع مراعاة الهيكل السياسي لباكستان، من المهم دراسة وضع المؤسسات المدنية والأحزاب السياسية في الانتخابات المقبلة.

وضع المؤسسات المدنية في الساحة السياسية الباكستانية

في الماضي، كانت الدولة الباكستانية تتخلى عن أجزاء كبيرة من الرعاية الاجتماعية للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من أجل كسب رضا المجتمع الدولي والدول الغربية، مما أدى إلى إنشاء المنظمات غير الحكومية الدولية والطلب الإداري لتسجيل هذه المؤسسات، الأمر الذي واجه صعوبة منذ عام ٢٠١٣. صدرت العديد من القوانين المقيدة لإعادة التسجيل السنوية لهذه المؤسسات، وكذلك طلبات للحصول على شهادات عدم ممانعة من الظروف السياسية من الحكومات المعنية، مما أعاق أنشطة هذه المنظمات. ونتيجة لذلك، تم إغلاق بعض هذه المنظمات أو انتقلت إلى الولايات التي لا تستطيع تنفيذ التعليمات المتعلقة بتطوير المؤسسات المدنية.

في الواقع، غالبًا ما تتأثر التطورات السياسية في باكستان بالتيارات الإيديولوجية والعرقية وعلاقاتها المعقدة مع العديد من مراكز القوى في المجتمع، مما يعطل إلى حد كبير العمليات والتطورات السياسية التي يفضلها المجتمع المدني. مفهوم المجتمع المدني جديد نسبيًا في باكستان. ويمكن قياس طبيعة المجتمع المدني بمدى سيطرة المؤسسات المدنية التي تقود السياسات الشاملة وترسي مبادئ العدالة التوزيعية. يرفض المجتمع المدني الناضج، مع ضمان احترام التعددية، الأيديولوجيات الشمولية والنخبوية الاحتكارية والإكراه الأغلبي والفاشية العرقية. بعبارة أخرى، تهدف المؤسسات التي تعمل تحت مسمى المجتمع المدني إلى تعزيز الحقوق الفردية والجماعية وكبح جماح الاستبداد الناجم عن الدولة وغيرها من القوى الاجتماعية، ولكن هل يمكن لهذه المؤسسات في الواقع أداء دورها بالكامل في سياق المجتمع المتنوع في باكستان مع هيكله البيروقراطي والعسكري؟

غالبًا ما تتأثر السمات الثقافية داخل المنطقة المستقرة والمؤسسات المدنية الهشة في باكستان بالتطورات السكانية الرئيسية، ونظام سياسي اقتصادي غير شرعي، والأنظمة الاستبدادية أو شبه الديمقراطية التي تعزز نفسها من خلال هياكل حكومية ذات نفوذ مثل الجيش. في هذا المجتمع، كانت العلاقة التكافلية بين المجتمع المدني والشعب ضعيفة ومجزأة حتى في شكلها البدائي، وظل المجتمع المدني ملحقًا رمزيًا للهيكل الحكومي القوي فقط.

عانى المجتمع المدني في باكستان منذ نشأته تحت تأثير عملية التكامل الوطني مع قوى الانفصال، من خلال التخطيط غير المنطقي وغير الرسمي، وما زال يكافح داخل جسم الدولة حتى اليوم، ولم يتمكن من أداء دوره بالكامل. في الواقع، ما يمكن استنتاجه من الأدلة هو أن هذه المؤسسات في معظم الأحيان اختارت أن تلعب دور المراقب المتبلد أو انحازت لحزب معين وخدمت مصالحه.

وضع الأحزاب والتيارات السياسية في الانتخابات

السبب الرئيس في عدم تمكن باكستان من فتح الطريق أمام ثقافة سياسية مستقرة وقائمة على الإجماع الذي يؤدي إلى التناغم الوطني هو غياب الأحزاب الوطنية. كما ذُكر أعلاه، تنشأ مشكلات الدستور الباكستاني من نقص الإجماع السياسي، وضعف الأحزاب السياسية، والهيكل الحكومي الذي أعاق تطور الدستور في المرحلة الأولية من عمر الدولة. لذلك لا عجب أنه بعد مرور سبعة عقود تقريبًا، لا تزال باكستان تنتظر التعليمات الأساسية لدستورها ولا تزال تفتقر إلى خارطة طريق وخطة مدروسة لأساس الجمهورية الخاصة بها ألا وهي "الانتخابات". في الواقع، أدى تيار السياسة الذي بدأ في ١٩٥٣ ومازال مستمرًا حتى اليوم إلى استمرار ازدواجية القطب بين أركان الدولة وفي نهاية المطاف إلى أزمة سياسية كبرى للدستور تجلى أثرها اليوم في المشهد الانتخابي الباكستاني. لفهم هذا الاتجاه بشكل أفضل، من الضروري دراسة الوضع الراهن للانتخابات والمنافسة الحزبية.

في آخر انتخابات عامة في باكستان في صيف ٢٠١٨، تصدر حزب تحريك انصاف بقيادة عمران خان (رئيس الوزراء المعزول لباكستان) المشهد، وتمكن من إقصاء حزبين قويين وتقليديين هما مسلم ليج نواز وحزب الشعب من خلال التحالف مع عدة أحزاب أخرى، لتشكيل الحكومة. ومع ذلك، خلال تلك الفترة أدين نواز شريف في قضيتي فساد مالي من قبل المحكمة وحكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات. بالإضافة إلى ذلك، تم حرمانه مدى الحياة من تولي أي منصب قانوني وسياسي. احتج حزب مسلم ليغ نواز وغيره من معارضي عمران خان على نتائج انتخابات ٢٠١٨ واتهموا الحزب الفائز بالتواطؤ مع المؤسسات القوية صاحبة القرار (الجيش).

والآن، قبل أقل من شهر من الجولة القادمة للانتخابات العامة في باكستان، عمران خان زعيم تحريك انصاف الذي أقيل من منصبه في أبريل ٢٠٢٢ بتصويت بحجب الثقة من قبل أعضاء البرلمان، يقبع في السجن بتهمة الاختلاس وإدانته في قضية تسريب أسرار الدولة.

على الرغم من السجل المثير للجدل للانتخابات في باكستان واحتجاج الأحزاب على النتيجة النهائية، إلا أن السياسيين يدّعون بالفعل محاولات في الكواليس لعزل الأحزاب عن ساحة المنافسة أو تسليم سلطة البلاد إلى حزب معين. يزداد نقاش الانتخابات العامة في باكستان سخونة مع عودة رئيس الوزراء السابق نواز شريف بعد ٤ سنوات من المنفى. على الرغم من أن عودة نواز شريف (زعيم حزب مسلم ليغ نواز) للاستيلاء على السلطة من دون مصالحة مع المؤسسات القوية صاحبة القرار داخليًا أمر غير ممكن.

استقال شهباز شريف، رئيس الوزراء آنذاك، من منصبه في ٩ أغسطس ٢٠٢٢، وتنحى عن منصبه. وسلم إدارة البلاد إلى حكومة مؤقتة. ولكن بالتزامن مع بدء العد التنازلي نحو الانتخابات، كشفت حكومة شريف عن نتائج تعداد سكاني جديد. في الواقع، ستُستخدم إحصاءات هذا التعداد لتحديد الدوائر الانتخابية في باكستان. وفي أعقاب ذلك، أعلنت اللجنة الانتخابية العليا في باكستان أنها بحاجة إلى المزيد من الوقت لإعادة رسم الدوائر الانتخابية بناءً على الأرقام المحدثة، وبالتالي تأجيل المنافسة إلى شهر فبراير.

وردًا على هذه الخطوة من شهباز شريف لتغيير موعد الانتخابات، يعتقد المعارضون وأنصارهم أن توقيت نتائج تعداد السكان الجديد كان مشكوكًا فيه، واستُخدم كذريعة لتأجيل الانتخابات من أجل منح مسلم ليغ والجيش المزيد من الوقت للتأثير على المشهد الانتخابي.

يعتقد العديد من معارضي شهباز شريف أن الجيش الباكستاني يُعرف بأنه الوسيط الرئيسي للسلطة في البلاد. على الرغم من أن الجيش الباكستاني يزعم عدم تدخله في الشؤون التنفيذية للبلاد والسياسة، إلا أن السياسيين لا يزالون يسعون للحصول على موافقة الجنرالات في كل شيء.

يشير مؤيدو عمران خان إلى إقالته كدليل على ادعاءاتهم. ففي أبريل ٢٠٢٢، تصادم الجيش مع عمران خان، رئيس الوزراء آنذاك، ومنذ أغسطس ٢٠٢٣ يقبع عمران خان في السجن، وحُرم لمدة خمس سنوات من السياسة. يعتبر عمران خان وأنصاره الاتهامات الموجهة إليه سياسية الدوافع. ويرى أنصار عمران خان أنه الشخصية التي يمكنها إنقاذ باكستان من السياسات الفاسدة والـ"عائلية" وكذلك تدخل الجيش، لذلك يرون أن وضعه الحالي ناتج عن مواجهته للجيش.

في استطلاع غالوب باكستان الذي أجري في يونيو ويوليو ٢٠٢٢، حصل خان على ٦٠٪ من الشعبية وأيد ٤٢٪ من المستطلعين التصويت لـ PTI. وبالتالي، فإن حصة هذا الحزب وعمران خان أعلى بكثير من أي سياسي أو حزب آخر. حصل حزب الوسط اليميني PML على ٢٠٪ وحزب الشعب PPP ١٢٪ من الشعبية. تنافس PML و PPP تقليديًا، لكنهما شكلا تحالفًا مؤقتًا في ٢٠٢٢ لإقالة عمران خان، ولم يدم هذا التحالف طويلاً.

كان من المتوقع أن يترشح شهباز شريف، رئيس الوزراء السابق، كمرشح رئيسي لـ PML في هذه الانتخابات، لكنه تنحى لصالح شقيقه رئيس الوزراء السابق نواز شريف. عاد نواز شريف مؤخراً بعد قضاء أربع سنوات في المنفى في بريطانيا. كما حُظر نواز شريف من السياسة بسبب إدانته في قضية فساد لمدة ١٤ عامًا. ومع ذلك، قال مسؤولون باكستانيون إنه لا يمكن اعتقال نواز شريف حتى يمثل أمام المحكمة، واحتج حزب PML بنجاح على إدانته وأهليته للانتخابات المقبلة.

على الرغم من أن نواز شريف أطيح مرة واحدة في انقلاب مدعوم من الجيش، إلا أن عودته إلى الساحة السياسية مع دعم القوات المسلحة الباكستانية لن يكون بعيد المنال. في استطلاع غالوب، لو لم يشارك حزب تحريك انصاف بقيادة عمران خان في الانتخابات المقبلة، فسيصوت الناس لـ PML بدلاً من PPP .

وبالتالي، إذا جرت الانتخابات، فسيقوم الباكستانيون بالتصويت لجميع ٣٤٢ مقعدًا في الجمعية الوطنية والجمعية التشريعية، معظمها في دوائر انتخابية أحادية العضوية (أي الممثلين المستقلين غير المنتمين لأي حزب). سيتم منح المقاعد المتبقية من خلال نظام التمثيل النسبي القائم على الأحزاب. ويجب الموافقة على هذا الاختيار من قِبل الجيش الباكستاني.

في استطلاع غالوب باكستان الذي أجري في يونيو ويوليو ٢٠٢٢، حصل خان على ٦٠٪ من الشعبية وأيد ٤٢٪ من المستطلعين التصويت لـ PTI.